

رجال أموال الأسد في موسكو

يوليو/تموز 2020

المحتويات

الآن يهتفون ضد رامي مخلوف، ابن خال الأسد، المغضوب عليه الآن، وأغنى رجل في سورية، الذي جسدت عائلته القمع والمحسوبية والفساد الذين دفعوا الشعب السوري إلى نقطة الانهيار.

رد النظام السوري على المتظاهرين بالعنف مما أثار إدانة عالمية فورية. وسرعان ما أصبح الأسد منبوذاً دولياً، وأنفق مبالغ طائلة في حرب أهلية متسارعة. وكان نظامه في حاجة ماسة إلى المال والوقود والمعدات والأسلحة، فضلاً عن المساعدة في دعم احتياطياته النقدية.

كانت روسيا واحدة من الدول الصديقة القليلة التي يمكن أن يلجأ إليها الأسد. فبعد عام من بدء الاحتجاجات، ذهب محمد مخلوف إلى موسكو للقاء مدلل خوري.

- ملخص تنفيذي..... 1
- الجزء الأول: مقر شبكة خوري في موسكو 6
- الجزء الثاني: صلات مع الاستخبارات الروسية 9
- الجزء الثالث: صلات خوري بالأسلحة السورية 11
- الجزء الرابع: كيف يمكن أن تكون شبكة خوري ساعدت كوريا الشمالية 15
- خاتمة 18

ملخص تنفيذي

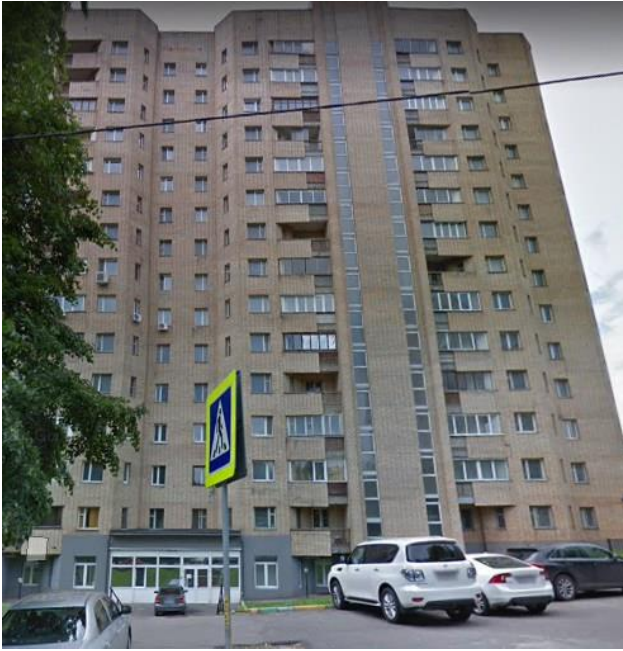
في منتصف عام 2012، وصل محمد مخلوف، خال الرئيس السوري بشار الأسد ومموله الرئيسي، إلى موسكو. كان أحد الرجال الذين أراد أن يقابلهم هو مدلل خوري – وهو مصرفي سوري-روسي و"وسيط" انتقل إلى موسكو خلال الحقبة السوفيتية.

في وقت لاحق، استخدم خوري شبكته المكوّنة من شركات مجهولة لدعم نظام الأسد. وكما يظهر هذا التقرير، تراوحت مساعدات خوري بين المساعدة في شراء الوقود والأوراق النقدية، وتوفير شركات واجهة ربما لاستخدامها في برامج الأسلحة الكيميائية والبالستية السورية. وقد حظيت أنشطة خوري بموافقة ضمنية من قبل أجهزة الاستخبارات الروسية. ومنذ ذلك الحين مضت شبكة خوري قدماً نحو مساعدة كوريا الشمالية على تجنب عقوبات الأمم المتحدة.

بعد تسارع **جرائم الحرب** التي اقترفها الأسد، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات على كبار أعضاء نظامه، مثل تجميد الأصول وحظر السفر. ومنذ عام 2014، تفرض واشنطن عقوبات على موظفي خوري وشركائه التجاريين.

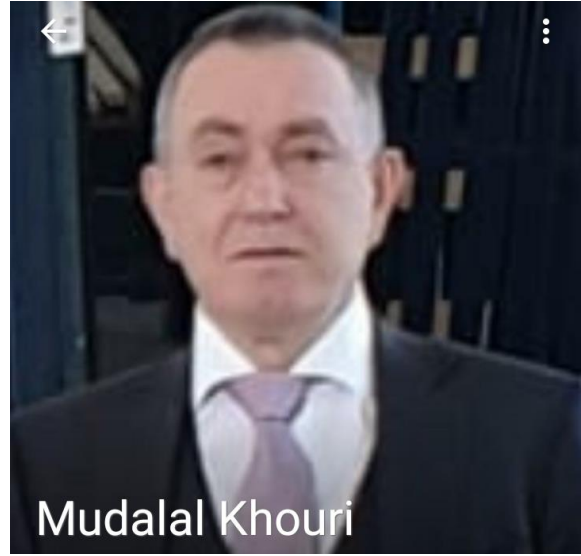
ليست العقوبات سوى جزء من الإجابة. ونظراً للدور المحوري الذي تلعبه الشركات المجهولة الهوية في تسهيل عمل شبكة خوري – بما في ذلك في الاتحاد الأوروبي وأقاليم ما وراء البحار البريطانية – فإن غلوبال ويتنس تدعو الحكومات إلى الكشف علناً عن المالكين الفعليين للشركات وضمان التحقق من هذه المعلومات وحمايتهم، وفرض العقوبات على الانتهاكات كما يلزم.

"مخلوف يطلع برا. ما بدنا حرامية"، هكذا **هتف المتظاهرون** في العاصمة السورية دمشق في يونيو/حزيران 2011. قبل ثلاثة أشهر، كان السوريون قد نزلوا إلى الشوارع للمطالبة بالعدالة من النظام الوحشي الذي يشرف عليه الرئيس بشار الأسد. وأصبحوا



المباني التي تم تسجيل شركات خوري فيها. في الأعلى:
المكاتب السكنية في 14 شارع غوبكينا، موسكو. في الأسفل:
مركز بيزنس بروغريس بلازا.

المصدر: غلوبال ويتنس



المصدر: واتساب

كيف بنى خوري شبكته

في قلب شبكة خوري توجد شبكة معقدة من البنوك والشركات الشرعية والمصالح الخارجية التي كان يبنها منذ أوائل التسعينيات. وقد استخدم خوري هذه الكيانات، بمساعدة دائرة قريبة من الموظفين وأفراد الأسرة، لنقل الأموال ودفع المدفوعات لمختلف الأنظمة القمعية ورجال الأعمال الروس وجماعات الجريمة المنظمة.

على مر السنين، اشترى خوري وشبكته حصصاً في العديد من البنوك التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وأنشأوا العديد من الشركات المجهولة. يُظهر مقال منفصل أعدته "غلوبال ويتنس" ومشروع "الجريمة المنظمة والإبلاغ عن الفساد" كيف بنت شبكة خوري آلية نقل الأموال التي ترتبط على ما يبدو بعمليات احتيال معروفة: بما في ذلك قضية الاحتيال الضريبي المسماة "قضية ماغنيتسكي" وصفقات الأسهم المشبوهة التي استفاد منها سيرجي رولدين، صديق مقرب من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

تسلط عملياته الضوء على كيفية تقديم الصناعة المالية الخارجية دعم أساسي طويل الأمد لبعض الأنظمة الأكثر تعسفاً في العالم وداعميها.

عمل بعض أعضاء شبكة خوري مع خوري أو لصالحه منذ أوائل التسعينيات، لكن معظمهم انضموا له في أوائل القرن الحادي والعشرين، عندما بدأت أعماله المصرفية والمالية في الانطلاق. من أواخر التسعينيات إلى عام 2012، كان مقر الشبكة في الغالب في "14 شارع غوبكينا، موسكو"، وهو مبنى سكني-مكثي تم فيه تسجيل العديد من شركات شبكة خوري. في وقت لاحق، انتقلت الشبكة إلى مركز تجاري في موسكو يسمى "بروغريس بلازا"، وهو ذاته مملوك من قبل شركات في شبكة خوري.

من ينتمي إلى شبكة خوري؟

تتكون شبكة خوري من أفراد معينين من عائلة مدلل خوري وموظفين بعقود طويلة وبعض الشركاء التجاريين. أعضاء الشبكة يعملون كمديرين أو مدراء موكلين بالنيابة عن خوري.

ويبدو أن لدى خوري العديد من الإخوة وأبناء الأخوة والأخوات، بعضهم في موسكو والبعض الآخر في سورية ولبنان، بالإضافة إلى ابنة تعمل لديه وتشاركه اسم العائلة. ليس كل أفراد العائلة أعضاء في الشبكة. ومعظم أفراد الشبكة من غير أفراد الأسرة هم سوريون-روسيون وروسيون، فضلاً عن عدد قليل من المواطنين السوريين واللبنانيين.

أعضاء الشبكة هم:

- مدلل خوري، الذي فرض عليه مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي (OFAC) في عام 2015،
- عماد خوري، شقيق مدلل، الذي تم فرض عقوبات عليه في عام 2016،
- عطية خوري، قريب مدلل، تم فرض عقوبات عليه في عام 2016،
- طوني إلبش خوري، ابن شقيق مدلل وموظف مقيم في بروغريس بلازا،
- ساندرا خوري - ابنة خوري، مديرة في "سيندي"، خدمة المحفظة الرقمية،
- إليزابيتا أندريفا سوسيدوفا، موظفة مقرها في بروغريس بلازا،
- أولغا سورفوا، موظفة مقرها في بروغريس بلازا،
- سيرجي ماكاروف، موظف مقره في بروغريس بلازا،
- كيريل ميخائيل، موظف مقره في بروغريس بلازا،
- عيسى الزيدي، موظف مقره في بروغريس بلازا،
- فرضت عليه عقوبات في عام 2014 كمدير لشركتين قبرصيتين، زعم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، أنهما وكيلان شراء غير مشروع لمركز الدراسات والبحوث العلمية والبنك المركزي السوري. وعلى الرغم من أن هذا لم يوضح في البيان الصحفي الذي عقده مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الذي وافق التصريح بفرض العقوبات، ولا في التغطية الإعلامية اللاحقة، إلا أنه موظف لدى مدلل خوري.

لا تزعم غلوبال ويتنس أن جميع أعضاء الشبكة كانوا على علم بتعاملات خوري التي يناقشها هذا التقرير. نذكر أدناه تفاصيل الإجراءات المحددة لكل عضو في الشبكة فيما يتعلق بجوانب مختلفة لإمبراطورية خوري التجارية. نحن لا ندعي أن شركاء الأعمال أو أفراد العائلة كانوا على معرفة بتصرفات خوري، ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

ومن الممكن أن تكون أسماء بعض أو كل الأفراد المذكورين أعلاه قد استخدمت لحيازة ملكية في ممتلكات شبكة خوري أو للقيام بمعاملات شبكة خوري دون علمهم أو موافقتهم.

وقد اتصلت غلوبال ويتنس بمدلل خوري وأعضاء آخرين في الشبكة، بالإضافة لشركات وأفراد آخرين وردت أسماؤهم في هذا التقرير، للحصول على ردودهم على النتائج التي توصلنا إليها. لم يتجاوب معظمهم، على الرغم من أن الأدلة تفيد بأنهم تلقوا طلب التعليق. وعندما فعلوا، قمنا بتلخيص الردود وأوردناها في المكان المناسب في هذا التقرير.

منذ أوائل التسعينيات، كان واحد من أعضاء شبكة خوري على الأقل عميلاً للمخابرات الخارجية الروسية وله شبكة علاقات جيدة على ما يبدو من حينها كان يعمل كموظف تجارة خارجية سوفياتي. وكان العميل متورطاً بشدة بأعمال أول مصرفين لخوري.

ومن خلال مساعدة النظام السوري خلال الحرب، قام خوري باتصالات فعالة في المستويات العليا من "الحرس القديم" للمخابرات الروسية، التي أعربت صراحة عن شكرها له ولشبكة على خدماتهم. ومن المعقول أن تكون الشبكة تعمل كصلة وصل تربط الدولة الروسية بحلفائها السوريين الذين لا يحظون بشعبية.

كما قال عيسى الزيدي، وهو عضو في شبكة خوري، لغلوبال ويتنس في عام 2019 أثناء حديثه عن عملية طباعة عملات: "هذا ليس [بزنس] بين أفراد عاديين، هذا بين الدول فقط."

وقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات على العديد من الأفراد والشركات الذين حددتهم غلوبال ويتنس على أنهم جزء من شبكة خوري. وعلى الرغم من أن أعضاء شبكة خوري قد استخدموا المصارف القبرصية، وأنشأوا شركات في قبرص **والمملكة المتحدة** وفي الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار، ويقال إنهم **تلقوا** "تأثيرات ذهبية" مجرية، ويبدو أنهم تعاملوا مع حسابات في المصارف الليتوانية **والسويدية**، وأن شركاء الأعمال التابعين لخوري حاولوا دخول النظام المالي الأوروبي في الجمهورية التشيكية، فإنه يبدو أن الشبكة لم تلفت انتباه صانعي السياسات في الاتحاد الأوروبي بصورة كبيرة. ينبغي أن يكون الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على أهبة الاستعداد لأي محاولات من قبل خوري وشبكتها لتأسيس موطئ قدم في الاتحاد الأوروبي.

ما مدى ثراء شبكة خوري؟

ونقدر أن إجمالي قيمة الممتلكات التي اشترتها شبكة خوري منذ عام 2012، بما في ذلك الشقق والمصانع والسيارات، تبلغ حوالي 40 مليون دولار أمريكي:

- 19 مليون دولار أمريكي (قيمة المساحة) – مركز بروغريس بلازا للأعمال في موسكو؛
- 15 إلى 20 مليون دولار أمريكي – قصر خارج موسكو، بقيمة 20 مليون دولار قبل انخفاض قيمة الروبل، وتبلغ قيمته الآن 15 مليون دولار؛
- 2.4 مليون دولار أمريكي – شقة تستخدمها ساندرا خوري في مايفير، لندن؛
- 3 إلى 4 ملايين دولار أمريكي – مصنع للزجاج والألومنيوم في روسيا.

وإذا كان هذا المبلغ (40 مليون دولار) يمثل العمولة التي حصلت عليها شبكة خوري مقابل خدماتها، وتقاضى خوري عمولة بنسبة 1 في المائة على المعاملات، فمن الممكن أن تكون شبكة خوري قد تصرفت بما مجموعه 4 مليارات دولار عائدة لمجموعة متنوعة من العملاء، بما في ذلك نظام الأسد. هذه الحسابات هي بالضرورة تقديرية. ومع ذلك، ولوضع الأمور في سياقها، أفادت التقارير أن إحدى شركات خوري المجهولة، Balec Ventures، والمسجلة في جزر فرجن البريطانية، قد تعاملت مع 500 مليون دولار من المعاملات بين 2006 و2014.

البنوك التي حافظت على تدفق الأموال

مباشرةً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991، كان خوري طرفاً في بعض العقود الناجحة مع الحكومة الأرمنية. في أوائل التسعينيات، هو وشريكه في العمل حينها قررا شراء بنك كونفيرس، ومقره في العاصمة الأرمنية، يريفان. في عام 2000، زعم **بنك أرمينيا** المركزي والسلطات الأمريكية، من وراء الكواليس، أن خوري كان يستخدم هذه المنظومة لغسل الأموال ذهاباً وإياباً من لبنان، وقال أحد المصادر لغلوبال ويتنس أن بعض المدفوعات على الأقل كانت مرتبطة بحزب الله. ويُزعم أن الولايات المتحدة اتهمت بنك كونفيرس بتمويل الإرهاب، ثم تم طرد خوري من كونفيرس من قبل البنك المركزي الأرمني. وليس هناك ما يشير إلى أن المالكين الحاليين أو الإدارة الحالية لبنك كونفيرس كان لديهم أي علم أو مشاركة في هذه الأحداث.

في وقت مبكر من حياته المهنية، التقى خوري بفادي صعب، وهو مصرفي لبناني لديه بنك صغير ولكنه ناجح، وهو البنك الاتحادي للشرق الأوسط (FBME)، البنك مسجل في تنزانيا ولكن مقره غالباً في قبرص. ووفقاً للسلطات الأمريكية، اجتذب FBME **شركات وهمية عالية المخاطر بسبب إخفاقاته في مكافحة غسل الأموال**. ومن ثم، قام خوري بتسجيل العديد من الشركات المجهولة في قبرص، بعضها تتعامل مصرفياً مع بنك FBME. تابع فادي صعب ومادل خوري معاً نحو شراء بنك موسكو، أي بنك التمويل التجاري (BTF).

في عام 2014، لفت بنك FBME الانتباه الدولي بعد أن أصدرت الشبكة الأمريكية لإنفاذ الجرائم المالية (FinCEN) **مذكرة تبين أن** البنك "مؤسسة مالية تثير قلق كبير متعلق بغسيل الأموال" وتزعم أنه يتسامح مع تمويل الإرهاب ويستضيف حسابات لشركة مشتبه بكونها واجهة لبرنامج الأسلحة الكيميائية والصواريخ الباليستية السوري.

في عام 2017، تم تسريب وثائق FBME الداخلية وتحليلها لأول مرة من قبل **البريد القبرصي** و **BuzzFeed News**، مما كشف عن حسابات مشكوك فيها ذات صلة بسورية. ويرتبط العديد من هذه الحسابات بخوري وشبكته.

توفي فادي صعب في عام 2020. ومع ذلك، عندما تواصلت به غلوبال ويتنس علّق شقيقه (المالك المشارك لبنك FBME) بأن العلاقة التجارية بين فادي صعب ومادل خوري انتهت في عام 2006، وأنه لم يكن لأي فرد آخر من عائلة صعب أي علاقة تجارية أو شخصية مع مادل خوري. وذكر أنه "في جميع الأوقات تصرف مصرف FBME وفقاً لجميع توجيهات الاتحاد الأوروبي وقبرص بخصوص مكافحة غسل الأموال، كما أكدت ذلك عمليات مراجعة حسابات متعددة من طرف ثالث" وأنه "في الوقت الذي فتح فيه هؤلاء الأفراد حساباتهم لم يظهروا في أي قوائم للعقوبات، وأنه تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تأكيد أي من ادعاءات FinCEN ضد FBME".

نظراً لخبرته المصرفية، ومع وجود شبكة من الشركات المجهولة تحت تصرفه، بحلول الوقت الذي وصل فيه محمد مخلوف إلى موسكو في عام 2012، كان خوري في وضع جيد لمساعدة نظام الأسد اليانوس.

أصبح خوري شبكته من ضمن قلة من المساهمين في مصرف روسي من الدرجة الثانية، هو Tempbank. وفقاً للولايات المتحدة، التي فرضت عقوبات على بنك Tempbank في عام 2014، فقد استُخدم البنك لدعم احتياطات العملة السورية ومساعدة شركة النفط الحكومية السورية.

أدى الجمع بين العقوبات الأمريكية وحماس المدقق المصرفي الروسي إلى إغلاق بنك Tempbank في عام 2017.

عندما قابلته غلوبال ويتنس، رئيس بنك Tempbank، ميخائيل غاغوليف (الذي فرضت عليه الولايات المتحدة **عقوبات** لتقديمه

دعماً مادياً للنظام السوري) اعترف بأنه وخوري كانا شريكين، لكنه نفى أن يكون مدلل خوري أي تأثير على البنك. وذكر أن أي معاملات تتعلق بسورية ترتبط بشراء الأغذية والوقود والمعدات الزراعية المختلفة في روسيا، وأن لا شيء يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية مر عبر بنك Tempbank. وألقى باللوم في زوال البنك على العقوبات الأمريكية.

الصلة العسكرية: مساعدة المجهود الحربي السوري

يرتبط مدلل خوري بعمليات مالية فيها مصالح للدولة السورية منذ العام 1994، تبعاً لوزارة الخزانة الأميركية. وبمجرد اندلاع الحرب، ساعدت شبكة خوري في توفير الأوراق النقدية لنظام الأسد الذي يعاني من ضائقة مالية، وشراء النفط، كما ساعدت آخرين متهمين بشراء وقود الطائرات.

أكثر ما يثير القلق هو الدعم الذي تقدمه الشبكة إلى مركز الدراسات والبحوث العلمية، وهو مركز للتطوير العسكري مسؤول عن برنامج نظام الأسد للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

قمنا بتحديد ثلاث شركات يشتبه في أنها تعمل كواجهات لمركز البحوث SSRC. كان كل منهم مملوكاً ظاهرياً لأصدقاء عائلة خوري أو أحد موظفيهم، كما توصلنا أنه من المرجح أن جميعهم يتصرفون حسب توجيهات مدلل خوري. وقد أسست واحدة من الشركات في إقليم ما وراء البحار البريطاني بجزر فرجن البريطانية، أما الشركتان الأخرتان فقد أدرجتا في قبرص.

يشترى مركز البحوث العلمية مجموعة متنوعة من السلع من الخارج: المعدات الثقيلة؛ و البلاط المتخصصة والبلاستيك؛ الالكترونيات؛ البصريات؛ ومواد ممكن استخدامها في الأسلحة الكيميائية والمتفجرات (بعضها قد يستخدم أيضاً لأغراض زراعية أو لأغراض أخرى). كان لخوري صلات بكيميائي روسي شارك في تحضير غاز أعصاب، وله صلات بالشركات الروسية المصنعة للمواد الكيميائية، لكن غلوبال ويتنس لم تجد أي دليل مباشر على تورط خوري في شراء مواد لازمة للأسلحة الكيميائية لحساب نظام الأسد.

ومع ذلك، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على خوري لمحاولته شراء نترات الأمونيوم، وهو مركب كيميائي يمكن استخدامه في المتفجرات أو الأسمدة، لصالح نظام الأسد.

تُظهر الشركات المشتبه بعملها لصالح مركز البحوث العلمية SSRC مدى أهمية صلات خوري بما يسمى بالصناعة الخارجية في قبرص لعمله لصالح الأسد. واحدة من الشركات المشتبه في أنها واجهة لـ SSRC تعاملت مصرفياً مع بنك FBME في قبرص. وهناك شركتان أخريان، يُزعم أنهما استخدمتا كوكلاء شراء غير شرعيين لصالح مركز البحوث العلمية، هما كيانان قبرصيان أنشأا في عام 2012.

تقديم خدمات مالية إلى كوريا الشمالية

توصل تحقيقنا إلى أنه في حين أن شركاء خوري التجاريين قد أثبتوا فعاليتهم كوسطاء للأسد، فإنهم أيضاً يقدمون خدمات مالية لكوريا الشمالية. من المحتمل أن تكون شبكة خوري تستخدم النظام المالي المتطور في موسكو مرة أخرى كمر لتأمين وصول دول معروفة بانتهاكات حقوق الإنسان إلى الأسواق المالية العالمية.

في عام 2016، اشترى خمسة من موظفي خوري واثنين من شركائه التجاريين حصة 70 في المائة في "الجمعية المالية الروسية"، وهي مؤسسة مالية. يبدو أن السبب الرئيسي للشراء كان الحاجة إلى توفير حسابات "خدمة محفظة رقمية" جديدة، تسمى سيندي (Sindy)، والتي أصبحت الشريك الروسي الرسمي لمعالجة الدفع الصينيين WeChat Pay و Alipay. هذه الخطوة لإنشاء نظام دفع رقمي كهذا تثير احتمال تحكّم مقربين من أحد المشتبه بغسيلهم أموال وتمويل النظام السوري بمنظومة لنقل الأموال؛ قد تنمو تلك المنظومة وتصبح في نهاية المطاف مكافئة في الحجم والقوة المالية لـ PayPal على سبيل المثال.

في عام 2019، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الجمعية المالية الروسية لمساعدتها كوريا الشمالية. ولا تزال خدمة الدفع سيندي بمنأى عن العقوبات حتى الآن. كتبت غلوبال ويتنس طلباً التعليق من شركة الدفع الرقمي LLC، مالكة سيندي، والجمعية المالية الروسية وأصحابها، لكنها لم تتلق أي رد.

ما يلي هو قصة ما فعله مدلل خوري لواحدة من أكثر الحكومات تعسفاً وعنفاً في العالم.

الجزء الأول: مقر شبكة خوري في موسكو

بحلول النصف الثاني من عام 2012، تصاعد الوضع في سورية من قمع وحشي يمارسه النظام بحق المظاهرات إلى حرب شاملة بين القوات الحكومية والجماعات المتمردة. كان نظام الرئيس بشار الأسد معزولاً بشكل متزايد على الصعيد الدولي وكان ينفق مبالغ ضخمة لخوض الحرب. كان الأسد بحاجة ماسة إلى المال، لكن لم يكن لديه سوى عدد قليل من الأصدقاء الذين يمكن أن يلجأ إليهم.

الحليف الرئيسي لسورية هو روسيا، التي هي أيضاً مقر لمركز مالي متطور. سافر محمد مخلوف، خال الأسد ومدير أمواله الفعلي، إلى موسكو في منتصف عام 2012 سعياً للحصول على تمويل للدولة ولتأمين ملاذ آمن لأموال عائلة الأسد في حال انهيار النظام.

اتخذ مخلوف مقرّاً له في فندق أوكرانيا، المطل على الكرملين. وسرعان ما جعل مدلل خوري، الداعم والممول القديم للنظام في موسكو، من نفسه اليد اليمنى لمخلوف، وفقاً للعديد من المصادر ذات الاطلاع.

في البداية، قامت البنوك الروسية الكبرى بفتح حسابات للبنك المركزي السوري بارتياح. ولكن بحلول عام 2013، كانت الأوضاع في موسكو تتحول. وتقيد التقارير بأن البنوك الروسية الكبرى، مثل "جازبرومبنك" وشركة VTB المملوكة للدولة، كانت قلقة بشأن احتمال قيام الولايات المتحدة بفرض عقوبات عليها جزاءً لتعاملها مع الأسد – وبالتالي منعها من التداول بالدولار الأمريكي.

في تلك الأثناء كان بنك من الدرجة الثانية في موسكو يدعى تيمبانك (Tempbank) راغباً وقادراً على المساعدة.

تواصل خوري مع الرئيس التنفيذي لتيمبانك، ميخائيل غاغولوف. ووفقاً لغاغولوف، الذي تحدث إلى غلوبال ويتنس في عام 2020، اقترح خوري طريقة تمويل كوسيلة لمساعدة الشعب السوري. صرح غاغولوف في المقابلة: "كانت عملية لتسليم النقد إلى مكتب النقد في البنك المركزي. لم تستخدم هذه الأموال لتمويل الصراع، بل كانت تستخدم لتقوية العملة."

امتلك خوري أسهماً في تيمبانك اعتباراً من عام 2012، وفقاً لغاغولوف. وثائق المساهمة في Tempbank مفقودة من إيداعات البنك المركزي الروسي بين عامي 2012 و2015. ومع ذلك، ووفقاً لوثائق عامة، كان مدلل خوري وشقيقه عماد واثنتان من موظفيهما يملكون بين 14.7 في المائة و20 في المائة من البنك من عام 2015 إلى عام 2017.

من الممكن أن يكون خوري قد امتلك حصته في بنك تيمبانك لما لذلك من خدمة للنظام السوري و/أو عائلة مخلوف (الخط الفاصل بين مصلحة النظام والمصالح العائلية لم يكن واضحاً على الإطلاق). كان أفراد عائلة مخلوف قد وضعوا بعض ثرواتهم في تيمبانك بدءاً من عام 2012، وفقاً لغاغولوف. ووفقاً لغاغولوف

أيضاً، إن محمد ونجمله حافظ، وهو عضو بارز في أجهزة الاستخبارات الوحشية التابعة للأسد وواحد من مستشاري الأسد الرئيسيين، فكراً بأن يصبحا مساهمين وبضخان رأس المال قبل أن يصبح البنك خاضعاً لعقوبات أمريكية في عام 2014، لكنهما لم يمضيا قدماً في عملية شراء الأسهم.

ومع ذلك، ينفي غاغولوف أن يكون خوري أو البنك قد تصرفا كممثلين للنظام. وقال إنه أصبح شريكاً مع خوري كونه رجل أعمال له صلات في سورية، وكان مثله يقوم بأعمال تجارية لأن الفرصة كانت متاحة لذلك.

وقال غاغولوف "لم يكن مصرف الاسد او مصرف النظام". "قدمنا لهم الخدمات... واتقنا على العمولة، وعلى الشروط".

كان أديب ميالة، حاكم مصرف سورية المركزي من 2005 إلى 2016، ذا صلة قديمة بخوري، وفقاً لغاغولوف. كان الاثنان على علاقة جيدة بفضل خلفياتهما المشتركة كمسيحيين سوريين. عمل تيمبانك بشكل وثيق مع ميالة، الذي كان يسافر إلى موسكو في كثير من الأحيان، وفقاً لغاغولوف.

كما سافر غاغولوف – الذي يصر على أنه والبنك لم يشاركا إلا لأغراض إنسانية، لدعم الاقتصاد ولتأمين إمدادات الوقود والغذاء للسوريين على سبيل المثال – إلى سورية في عدة مناسبات للتفاوض مع ميالة ومصرف سورية المركزي.

قال غاغولوف: "عندما كنت في دمشق، في بداية [الحرب] بشكل خاص، رأيت ما كان يحدث". كان يسافر "تحت المدافع الرشاشة والرصاص". وتابع قائلاً: "عندما كنا نسافر من بيروت إلى دمشق في السيارة، كان الطريق بأكملة، الذي يبلغ طوله 80 كيلومتراً، مليئاً باللاجئين تماماً."

وكانت الولايات المتحدة قد **فرضت عقوبات** على تيمبانك وغاغولوف في أيار/مايو 2014 بسبب عملهما لصالح البنك المركزي السوري وشركة النفط الحكومية السورية الذين سبق وفُرضت عليهم عقوبات أيضاً. وعلى الرغم من العقوبات، واصل تيمبانك العمل مع سورية. وقال غاغولوف إن القطاع المصرفي الروسي كان يتقلص في ذلك الوقت، وكان العمل السوري فرصة تجارية.

رتب تيمبانك توصيل ملايين الدولارات نقداً إلى البنك المركزي السوري بالطائرة من مطار فنوكوفو في موسكو، **وفقاً** لتقرير العقوبات الأمريكية. ونفذ البنك هذه العملية خمس أو ست مرات بين عامي 2012 و2016، وفقاً لغاغولوف.

ورفض غاغولوف تحديد المبلغ النقدي الذي تم إرساله، واكتفى بقول: "ما يكفي لتعزيز العملة وتثبيتها". ورفض غاغولوف الإفصاح عن الجهة التي ترسل الأموال إلى سورية عبر تيمبانك، لكنه نفى أن تكون من الدولة الروسية.

كما قدم تيمبانك خدمات مصرفية لسورية لشراء الوقود والحبوب، بحسب غاغولوف. وذكر التقرير السنوي لتيمبانك لعام **2014** أن

ترشيحه للتواصل مع السلطات الضريبية، أو لتقديم وثائق لسجل الشركات في روسيا نيابة عنهم.

"إ. أ. سوزدوفا" هي إليزافيتا أندريفنا سوزدوفا، وهي موظفة لدى خوري مقرها في مركز خوري للأعمال "بروغريس بلازا". وقد سبق لها أن أدارت شركة سفر من مركز الأعمال. في عام 2016، اشترت، إلى جانب اثنين من شركاء مدلل خوري وعدد من موظفيه، 10 في المائة من الشركة الأم للجمعية المالية الروسية، وهي مؤسسة مالية. من الممكن أن يكون اسمها قد استخدم مرتين من قبل شبكة خوري دون إذن. وكتبت غلوبال ويتنس إليها طالبة تعليقها ولكنها لم تتلق أي رد، على الرغم من الأدلة التي تثبت أنها قرأت طلبنا.



إليزافيتا سوزدوفا في مركز بروغريس بلازا للأعمال. المصدر: إنستاجرام.

اثنان من شركات العقارات التي كان لدى سوزدوفا توكيلات فيها مملوكة لحافظ مخلوف، ابن خال الأسد مباشرة وضابط استخبارات كبير سابق يشتهر في أنه عقل مدبر لحملة القمع ضد المتظاهرين السلميين في جميع أنحاء سورية عام 2011. [اشترى](#) حافظ عقارات بما قيمته 20 مليون دولار أمريكي.

لم تكن هذه المعاملات هي الوحيدة التي نفذتها شبكة خوري نيابة عن عائلة مخلوف. فرضت الولايات المتحدة عقوبات على عطية خوري، الشقيق الأصغر لمدلل، لأن "عطية خوري، جنباً إلى جنب مع مدلل خوري الذي تم تصنيفه سابقاً، قام بتسهيل صفقات مالية لعائلة مخلوف. كما أدار مصالح لشركة أنشأها رامي مخلوف". كما تم فرض عقوبات أمريكية على عطية بسبب تحويل أموال للبنك المركزي السوري وشركة النفط الحكومية من خلال شركته السورية لتحويل الأموال، مونيكا للصرافة. وليس هناك ما يشير إلى أن عطية كان على علم بجميع أنشطة شبكة

البنك يقوم أيضاً بتسوية حسابات لشركات أعمال سورية، كما أنه كان قادراً على العمل كضامن مالي لشركة روسية تقوم بالحفر في سورية بسبب تقدير مصرف سورية المركزي الكبير لعمله.

عندما تم إطلاعه بعد المقابلة على ملخص للنتائج التي توصلت إليها غلوبال ويتنس، أكد غاغوليف أنه كان شريكاً مع مدلل خوري فقط في البنك، وأنه لم يشترك مع خوري في أي أعمال أو مخططات أخرى. ونفى أن يكون لخوري تأثير كبير، إن وجد، في البنك. وقال إنه لم يعلم بوجود مركز البحوث العلمية السوري إلا مؤخراً، وأن تيمبانك لا علاقة له بهذه المسألة: لا شيء يتعلق بالأسلحة الكيميائية أو الصواريخ الباليستية من خلال تيمبانك. وقال ان البنك التزم بالمعايير الدولية والقوانين الروسية التي تمنع تسهيل الإرهاب. لم يكن على علم بأي تورط لعائلات الأسد أو مخلوف في الفساد وصرح أنه لم تكن هناك أحكام قضائية تصنفهم كمجرمي حرب ولذلك فإن "العمل معهم كان مرتبطاً حصرياً بأعمال مصرفية. لا سياسة". وعندما سنل عن احتمال وجود صلات باجهزة الاستخبارات الروسية نفى وجود أي تدخل لها في عمليات المصرف.

[تم إغلاق](#) تيمبانك (Tempbank) في نهاية المطاف من قبل المصرف المركزي الروسي في تشرين الأول/أكتوبر 2017 بسبب ممارساته المصرفية السيئة. وكان بوتين قد منح مصرفه المركزي تفويضاً مطلقاً لدعم القطاع المالي بعد انهيار الروبل في عام 2014، [وفقاً](#) لصحيفة فاينانشال تايمز. وحتى البنوك التي تنتمي إلى إيغور بوتين، ابن عم بوتين، قد [أغلقت مؤخراً](#) من قبل المصرف المركزي. ويعتقد غاغوليف ان احد اسباب زوال تيمبانك هو فرض عقوبات اميركية تسببت في تسرب كبير للأموال.

شراء عقارات في موسكو: ملاذ آمن للأسد

ومع أن نظام الرئيس الأسد بدا وكأنه قد يسقط، بدأ أبناء خاله ومموليه من عائلة مخلوف في نقل الأموال من سورية. وعلى الرغم من أن رامي مخلوف والرئيس الأسد قد تصادما الآن [بشكل علني جداً](#)، فقد كانت مصالح عائلتي مخلوف والأسد، والنظام بشكل عام، متشابكة بشكل معقد في ذلك الوقت وفي السنوات السابقة. أظهر تحقيق [سابق](#) أجرته غلوبال ويتنس كيف أن عائلة مخلوف استخدمت جزء من هذا المال لشراء مكاتب وشقق بقيمة 40 مليون دولار أمريكي في منطقة ناطحات السحاب الفاخرة في موسكو. الآن يمكننا أن نكشف أن خوري هو من ساعد أبناء مخلوف في مشترياتهم.

تم شراء بعض العقارات بأسماء من عائلة مخلوف، والبعض الآخر من خلال شركات مسجلة في روسيا. وتبين سجلات الشركات الروسية التي حصلت عليها شركة غلوبال ويتنس أن "الشخص الموثوق به" والوارد اسمه في أربع من الوثائق الخمس لشركات ممتلكات مخلوف كان "إ. أ. سوزدوفا". في روسيا "الشخص الموثوق به" هو شخص يمكن لمديري الشركات

خوري - مثل دعمها المشتبه به لمركز البحوث العلمية السوري
من خلال توفير شركات واجهة.

الجزء الثاني: صلات مع الاستخبارات الروسية

العديد من هؤلاء المهندسين"، قال سولداتوف. "يبدو وكأنه DR كلاسيكي (ضابط احتياطي نشيط)".

عمل العديد من الروس الآخرين، الذين أصبحوا فيما بعد وزراء أو ترأسوا أجهزة الاستخبارات الخارجية الروسية، في نفس الإدارات التي عمل فيها برييتكوف. وفي حين أننا لا نستطيع أن نعرف ما إذا كان برييتكوف على علم أو على اتصال مع هؤلاء الأفراد، فإن السيرة الذاتية تظهر مستوى الاتصالات التي كان يمكن أن يقوم بها برييتكوف أثناء أداء أدواره المعلنة – وبالتالي نوع النفوذ الذي كان قادراً على ممارسته نيابة عن حلفائه، بما في ذلك مدلل خوري.

ومن بين أولئك الذين من المحتمل أنهم كانوا في دوائر نشاط برييتكوف هو فلاديمير ياكوفين، قطب السكك الحديدية الروسي، وهو أحد المقربين من بوتين. وقد كتب ياكوفين كتاباً يشرح دوره خلال 22 عاماً كان فيها عميلاً في جهاز الاستخبارات الخارجية في الكي جي بي، والذي تضمن مهمة العمل كمهندس في لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية. ومن الروابط المحتملة الأخرى **ميخائيل فرادكوف**، الذي كان رئيساً للجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية خلال تلك الفترة - مما يجعله رئيس برييتكوف المباشر أو غير المباشر. وفي وقت لاحق، أصبح فرادكوف رئيساً للوزراء في روسيا في عام 2004، وكان رئيساً لأجهزة الاستخبارات الخارجية الروسية من عام 2007 حتى عام 2016. منذ عام 2017، يرأس فرادكوف المعهد الروسي للأبحاث الاستراتيجية، وهو مركز أبحاث يُعرف بأنه مقر لعلماء الاستخبارات الخارجية المتقاعدين.

ويبدو أن برييتكوف عمل مع خوري من عام 1997 على الأقل حتى عام 2016، أو حتى وقت لاحق، حيث كان مشاركاً في اثنين من بنوكه. كما كان مساهماً وعضواً في مجلس إدارة بنك كونفيرس ومديراً لشركة روسية يبدو أنها تملك أسهماً في بنك التمويل التجاري BTF نيابة عن خوري. وكانت عائلته على صلة أيضاً بمصارك خوري. وكانت ابنة برييتكوف مديرة لشركة أخرى يبدو أنها امتلكت أسهماً في بنك التمويل التجاري نيابة عن خوري. وعملت زوجته في المكتب التمثيلي الروسي للشركة القبرصية القابضة التابعة لبنك كونفيرس، الشركة هي Hudsotrade، جنباً إلى جنب مع أعضاء آخرين في الشبكة.

تقدير المؤسسات الروسية لدور خوري

منذ عام 2014، حصل خوري وشبكتة وشركاؤه التجاريون المقربون على تقدير عام من المؤسسة الروسية في شكل جوائز من الكنيسة الأرثوذكسية الروسية و من منظمات أرثوذكسية غير حكومية. يدير تلك المنظمات أعضاء نافذون من النخبة المالية للكرملين الذين عملوا سابقاً لصالح أجهزة الاستخبارات الروسية. تشير هذه الجوائز إلى أن شبكة خوري وخدماتها حظيت باعتراف ضمني من الكرملين بخدماتها.

وقد وجد عملاء سابقون في الكي جي بي لأنفسهم مستقراً **غير متوقع** هو الكنيسة الأرثوذكسية الروسية منذ انهيار الاتحاد

كان خوري بحاجة إلى موافقة ضمنية من الدولة الروسية حتى يستطيع تسيير شبكتة، فمن غير الممكن نقل الأموال في روسيا لدولة أو جهة فاعلة أجنبية دون حيازة هكذا موافقة. وفي حالة خوري، يبدو أن له صلات قديمة بأجهزة الاستخبارات الخارجية الروسية وأنها تعززت مع مرور الوقت.

كما يبدو أن بوريس برييتكوف، وهو عميل للمخابرات الروسية حتى عام 2004، ساعد عمليات شبكة خوري من عام 1997 حتى عام 2016 على الأقل.

يظهر اسم برييتكوف لأول مرة إلى جانب اسم مدلل في شكوى إلى الشرطة ضد خوري وبرييتكوف في عام 1999 مقدمة من قبل أيليا مانينك، الشريك التجاري الأسترالي-الأوكراني السابق لخوري. (لا علم لغلوبال ويتنس بأي دليل فيما إذا كانت تلك الشكوى قد قادت إلى توجيه تهم جنائية). يظهر برييتكوف بعد ذلك في مجلس إدارة بنك كونفيرس في أعوام 1999 و2005 و2006. وكان مديراً لشركة مساهمة في بنك روسي مملوك جزئياً لخوري، هو بنك التمويل التجاري (BTF)، وكذلك متحف سفينة الفضاء في موسكو الذي كان لخوري مصلحة مالية فيه.

وقد وصف مصدران مستقلان مطلعان على تاريخ عمليات خوري التجارية برييتكوف بأنه عميل للمخابرات الروسية. ويمكن تدعيم هذه الاتهامات ببعض الأدلة التوثيقية الظرفية. وعنوان برييتكوف المسجل، وفقاً لقواعد بيانات حركة المرور المسربة، هو مبنى سكني في موسكو قامت وكالة الاستخبارات الخارجية الروسية **ببنائه** لعمالها في في بداية القرن الحادي والعشرين. برييتكوف هو أول مالك مسجل للشقة حوالي عام 2005، وفقاً لسجلات الممتلكات الروسية. صرح الخبير في الاستخبارات الروسية، المؤلف أندريه سولداتوف، أن هذا يشير على الأرجح إلى أن برييتكوف قد تقاعد من الخدمة مؤخراً.

وتظهر السيرة الذاتية المحفوظة على الموقع الإلكتروني لبنك كونفيرس أن برييتكوف كان مسؤولاً سوفياتياً كبيراً في اللجنة والوزارة المعنية بقضايا التجارة الخارجية. وكان يعمل في نفس القسم الذي ضم شخصيات معروفة تنتمي إلى فرع الاستخبارات الأجنبية في الكي جي بي. وتبين السيرة الذاتية أنه كان مهندساً ومهندساً كبيراً في اللجنة الحكومية للعلاقات الاقتصادية الخارجية للاتحاد السوفياتي بأكمله في الفترة بين 1972 و1988. بين عامي 1988 و1991، كان نائب رئيس المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية الخارجية مع الدول الرأسمالية المتقدمة، التابعة لوزارة التجارة الخارجية، والتي تغطي أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

وقال سولداتوف، الذي شارك في تأليف ثلاثة كتب عن أجهزة الاستخبارات الروسية، لغلوبال ويتنس أنه كان هناك عدد قليل من المهندسين في لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية، وأن منصب برييتكوف يبدو وكأنه غطاء: "لا أعتقد أنه كان هناك

السوفييتي. ومنذ دخولهم الكنيسة، أنشأ العديد منهم منظماتهم الأرثوذكسية الخاصة. وقد أصبح عدد قليل منهم معروفاً باسم "القلة النافذة الأرثوذكسية" بسبب حجم التمويل الذي يضخوه في منظماتهم. ويبدو أن أحد الأهداف المشتركة لهذه المنظمات غير الحكومية الأرثوذكسية هو توحيد كل الناطقين بالروسية والمؤمنين الأرثوذكس وحشدتهم لدعم أهداف السياسة الخارجية الروسية.

في أيار/مايو 2017، منحت الجمعية الفلسطينية الأرثوذكسية الإمبراطورية (IPPO)، المكرسة لحماية الأرثوذكسية في الشرق الأوسط، **جائزة** لمادل خوري. ويدير الجمعية سيرغي ستينباشين، الرئيس السابق لـ FSK، وهي وكالة استخبارات خلفت الكي جي بي، و تم دمجها في وقت لاحق مع هيئات أخرى لتشكيل جهاز الأمن الفيدرالي FSB.

استخدم الكرملين الروابط الأرثوذكسية كذريعة للتدخل في سورية إلى جانب الأسد في عام 2015: **لحماية الأقلية المسيحية** في سورية **من** المتطرفين الإسلاميين. وقد لعبت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية ونظيرتها السورية، كنيسة أنطاكية، التي تمثل معظم المؤمنين الأرثوذكس في جميع أنحاء بلاد الشام، دوراً أساسياً في استخدام هذه **الرسالة** لإضفاء الشرعية على العمل العسكري الذي تقوم به روسيا والاسد في سورية.

الجزء الثالث: صلات خوري بالأسلحة السورية

وجدت غلوبال وبتنس أن ثلاث شركات يشتبه في أنها عملت كواجهات لمركز الدراسات والبحوث العلمية (SSRC)، وهي المؤسسة العسكرية السورية **المسؤولة** عن برامج **الأسلحة الكيميائية** والصواريخ الباليستية -بيروسييتي للمشاريع (Piruseti Enterprises)، فرومينيتي للاستثمارات (Frumineti Investments)، وبشكل أبسط تريديول للتسويق (Tredwell Marketing) - تشكل في الواقع جزءاً من شبكة خوري. استمر نشاط هذه الشركات حتى بعد أن بدأت الحكومة السورية في الاعتداء على مواطنيها في عام 2011.

في السبعينيات، عندما كان حافظ الأسد والد بشار رئيساً، أسس النظام السوري مركز الدراسات والبحوث SSRC ليكون مؤسسة للبحث العلمي. لاحقاً، بدأ المركز في تطوير صواريخ بعيدة المدى وأسلحة كيميائية وبيولوجية للجيش السوري. ولتطوير هذه التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، اشترى المركز مجموعة متنوعة من المعدات من الخارج: آلات دقيقة، ومعدات بصرية، وإلكترونيات، وأنواع خاصة من البلاستيك والألواح، فضلاً عن مواد يمكن استخدامها في الأسلحة الكيميائية ولأغراض أخرى. بعض تلك السلع لا يمكن شراؤها إلا في الغرب.

وفي عام 2005، فرضت الولايات المتحدة **عقوبات** على أنشطة مركز البحوث العلمية، مما أعاق بشكل كبير قدرته على شراء المواد التي يحتاجها.

ولكن حتى قبل فرض تلك العقوبات، لجأ النظام السوري، الذي كان يُصنف دولة راعية للإرهاب من قبل الولايات المتحدة منذ عام 1979، إلى استخدام شركات واجهة لشراء معدات ومواد للتهرب من الاستخبارات الغربية. معظم هذه الشركات مسجلة في الخارج (offshore)، أو في لبنان أو الإمارات العربية المتحدة.

وفي مقابلات مع غلوبال وبتنس، وصف منشقون عن مركز البحوث العلمية كيف قاموا بإخفاء محاولاتهم لشراء معدات لازمة لبرامجهم. وشملت هذه الطرق استخدام عناوين تسليم مزيفة، أو التظاهر كموظف جامعي عند الشراء من شركات غربية، أو استخدام رجال أعمال سوريين لشراء معدات مقابل عمولة.

منذ بدء الحرب، قام مركز البحوث العلمية السوري بتصميم وتصنيع الأسلحة الكيميائية **والبراميل المتفجرة** والعديد من الصواريخ المستخدمة ضد المدنيين السوريين والمستشفيات السورية. ولذلك فهو متواطئ في **جرائم الحرب** التي ارتكبتها النظام.

ثلاث شركات واجهة يشتبه في صلتها بمركز الدراسات والبحوث العلمية

- تريديول للتسويق المحدودة (Tredwell Marketing Ltd) مسجلة في جزر فيرجن البريطانية ونشطة من 2007 إلى

2013، ومملوكة من قبل فاضل رُبُر ويديرها رودين نادرة. وكلاهما صديق لطوني خوري، عضو شبكة خوري، كما عمل رودين نادرة لدى مدلل خوري من 2007 إلى 2009. وينكر كلاهما أي علم بالشركة أو أنشطتها. ومن الممكن أن تكون أسماءهم قد استخدمت دون علمهم أو موافقتهم. ويشتهر المصرف المركزي القبرصي بوجود صلات تربطها بمركز البحوث العلمية السوري.

- شركة بيروسييتي المحدودة للمشاريع (Piruseti Enterprises Ltd) وفرومينيتي للاستثمارات المحدودة (Frumineti Investments Ltd)، وكلاهما مسجل في قبرص ونشط من 2012 وحتى 2014، ومملوكة ومدارة من قبل عيسى الزيدي، موظف في شبكة خوري. وقد اتهمهم المكتب الأمريكي لمراقبة الأصول الأجنبية بأنهم شركات واجهة لمركز البحوث العلمية SSRC.

تريديول، شركة شبكة خوري المشتبه في أنها تعمل لصالح الجيش السوري

يشتبه مسؤولو حكومات غربية ومصرف قبرص المركزي في أن شركة تريديول للتسويق المحدودة، المسجلة في جزر فرجن البريطانية، هي واجهة لمركز البحوث العلمية SSRC. تتخصص جزر فيرجن البريطانية في تسجيل شركات مجهولة الهوية: فهي لا تكشف معلومات عن مالكي الشركات أو مديريها، مما يجعلها ولاية قضائية مثالية لتسجيل الشركة والحفاظ على سرية مالكيها والمستفيدين منها. على الرغم من أن تريديول للتسويق لم توضع قط تحت العقوبات، سنفصل أدناه هذه الشكوك.

وكان لتريديول للتسويق حساب في بنك FBME. في عام 2014، منحت شبكة FinCEN الأمريكية بنك FBME **إشعار** غسيل أموال، مدعية أن عميلاً واحداً على الأقل من عملاء FBME كان شركة واجهة لمركز البحوث العلمية وأن هذا الكيان شارك عنوان صندوق بريد مع ما لا يقل عن 111 شركة وهمية أخرى في جزر فيرجن البريطانية.

وقد تم تأكيد الإشعار الأمريكي جزئياً من خلال تسريب الإيداعات الداخلية لـ FBME مما يدل على أنه في الفترة بين 2007 و 2013 تم **تسجيل** تريديول للتسويق في نفس عنوان BVI مثل شركات خوري الأخرى التي تتعامل مع FBME. وقد تمت تغطية هذه التسريبات من قبل **البريد القبرصي** و **BuzzFeed News**، وقامت BuzzFeed بنشر بعض الوثائق الأصلية.

قبل وضع إشعار شبكة FinCEN الأمريكية على العلن، طلب البنك المركزي القبرصي أن تقدم FBME معلومات عن تسعة من عملائها، بما في ذلك تريديول وشركة أخرى تتبع لشبكة خوري.

في **قائمة** العملاء التسعة التي قدمها البنك المركزي إلى FBME، جاء في ملاحظة مكتوبة بخط اليد بجانب تريديول: "SSRC?". تُظهر الاتصالات الداخلية في بنك FBME، التي تم تسريبها في

وعندما أُغلق حساب شركة تريديويل لدى بنك FBME، أرسلت الأموال المتبقية إلى شركة أخرى مجهولة الهوية مسجلة في سيشيل، تسمى أرماس للتسويق Armas Marketing، وهذه المرة **مملوكة** ظاهرياً لرودين نادرة. أرماس، مثل تريديويل، تدفقت ملايين الدولارات عبر حسابها المصرفي لدى FBME.

قال رودين نادرة عندما اتصلت به غلوبال ويتنس إنه عمل لدى مدلل خوري بدوام جزئي من عام 2007 حتى عام 2009 في مشروع لتعليم اللغة الروسية عبر الإنترنت، وأنه لم يعمل لديه بأي صفة أخرى، ولم يكن لديه أي تواصل آخر معه بعد عام 2009. وذكر أنه لم يكن لديه أي معلومات عن تريديويل وأرماس للتسويق أو أنشطتهم.



وقت لاحق، أن موظفي FBME ومراجعي الحسابات صدرت لهم تعليمات للتحقيق في تريديويل نتيجة لشكوك البنك المركزي.

وبحلول عام 2017، **قال** مسؤول حكومي غربي للأكاديمي جوناثان بريور إن "الشركات الشريكة لـ [SSRC] شملت على سبيل المثال تريديويل للتسويق، صندوق بريد 3321، دريك تشامبرز رود، توريتولا، جزر فيرجن البريطانية، المسجلة في عام 2007". وأوضح تقرير صادر عن بريور كيف أن موظفي مركز البحوث العلمية يتظاهرون، قبل عام 2011، بتمثيل عدة شركات سورية من أجل تقديم الطلبات، ثم يتم الدفع من قبل جهات أخرى (يُعتقد أن تريديويل واحدة منها) التي كانت "عادةً صناديق استثمارية، مقرها في سورية أو في الخارج، بما في ذلك الملاذات الضريبية والمراكز المالية الخارجية".

ووصفت ورقة بريور تريديويل بأنها "شركة شريكة". وكتب، كانت الشركات الشريكة لمركز البحوث العلمية:

"ممولة عبر تحويلات من قبل مركز البحوث العلمية SSRC (مباشرة من سورية أو عبر لبنان) و عن طريق تحويل الأموال إلى الموردين من خلال حسابات في بنوك دولية، بما في ذلك حالة واحدة من الشركات التابعة لمصرف روسي في قبرص. وقد تم إخفاء المصدر السوري للأموال عن المصارف و عن الموردين. وعادة ما يتم إرسال الشحنات من قبل الموردين إلى شركات في سورية أو لبنان (الشركات، عادة ما تكون شركات واجهة لحزب الله، تتغير كل 6 أشهر تقريباً). ثم نقلت هذه الشركات الشحنات مباشرة إلى سورية. وتماشياً مع الممارسات التجارية العادية، أرسلت الشركات الأمامية وثائق الشحن ذات الصلة إلى إدارة المشتريات والتخليص الجمركي التابعة لـ SSRC من أجل تسهيل عمليات التسليم من خلال الجمارك السورية."

وفقاً لوثائق FBME المسربة، كان مدير تريديويل من 2007 وحتى 2013 هو رودين نادرة، وهو طالب سوري-روسي يعيش في موسكو وعمل لدى مدلل من عام 2007 إلى عام 2009. نادرة هو ابن شقيق أحد أصدقاء مدلل خوري في الجامعة وشريك مع طوني خوري، ابن شقيق خوري وأحد مديري الشبكة.

تم إدراج مالك تريديويل في الملفات المسربة باسم فاضل رُئز، وهو طاهي كباب سوري-روسي يلعب كرة القدم مع طوني خوري وابن شقيق آخر لخوري يعمل أيضاً في مركز موسكو للأعمال.

يعيش كل من رودين نادرة وفاضل رُئز حياة متواضعة لا تتفق مع المبالغ الكبيرة المتدفقة عبر تريديويل. وفقاً **لتقرير** صادر عن شركة كروول، وهي شركة للتحقيقات المؤسسية بتكليف من مصرف قبرص المركزي، فإن تريديويل سددت 52 مليون دولار على شكل مدفوعات صادرة. وعندما اتصلت به غلوبال ويتنس، قال رُئز إنه لم يسمع قط بالشركة، مضيفاً: "بالكاد لدي حذاء في قدمي، ناهيك عن شركات".

وكانت الشركتان المسجلتان في قبرص مملوكتين ومدارتين من قبل عيسى الزيدي، البالغ من العمر آنذاك 75 عاماً، وهو عضو في شبكة خوري.



عيسى الزيدي. المصدر: فيسبوك.

ونبابة عن شبكة خوري، يبدو أن الزيدي، المالك القانوني للكيانين اللذين تم فرض عقوبات عليهما، قد عمل كواجهة للعديد من الشركات الأخرى في شبكة خوري. وتُظهر ملفات FBME المسربة لشركة أخرى من شبكة خوري ويديرها الزيدي، هي فنتشرز باليك Balec Ventures، أنها تصرفت بما مجموعه 500 مليون دولار بين عامي 2006 و2014. تحمل بعض معاملات شركة باليك السمات المميزة لغسل الأموال.

وعلى النقيض من المبالغ المالية التي أشار إليها إخطار العقوبات، ومعاملات باليك، يعيش الزيدي في شقة متواضعة مساحتها 73 متراً مربعاً، ويملك سكودا أوكتافيا 2010 و نيسان الميرا 2013، وقد عمل باستقلالية في مجال الترجمة في عام 2017. وعلاوة على ذلك، تظهر الصور التي نشرها موظفو شبكة خوري الآخرين على الإنترنت أن الزيدي يعمل حالياً في مركز خوري التجاري في موسكو بروغريس بلازا، إلى جانب أعضاء آخرين في شبكة خوري، واحتفل العام الماضي بعيد ميلاده الثمانين مع خوري وبقية الشبكة.



الصورة الأولى: رودين نادرة مع طوني خوري. الصورة الثانية: فضل رُبز. الصورة الثالثة: فضل رُبز مع طوني خوري. المصدر: فيسبوك.

لم يرد فاضل رُبز ولا طوني خوري عندما اتصلت بهم غلوبال ويتنس للحصول على مزيد من التعليقات، على الرغم من الأدلة على أنهم قرأوا رسائلنا. من الممكن أن تكون أسماء رودين نادرة وفاضل رُبز قد استخدمت دون علمهما أو موافقتهما.

وليس هناك ما يشير إلى أن فاضل رُبز، ورودين نادرة، وطوني خوري أو غيرهم من أفراد عائلة خوري على علم أو شاركوا في أي من أنشطة تريديويل. ولم تفرض الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي عقوبات على فاضل رُبز أو رودين نادرة أو أي من هؤلاء الأفراد.

شراء الإمدادات لحرب الأسد؟

فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شركتي شبكة خوري الآخرين، بيروسييتي للمشاريع وفرومينيتي للاستثمارات، بسبب عملهم كوكلاء شراء غير مشروع لمركز البحوث العلمية السوري ومصرف سورية المركزي من عام 2012 حتى تشرين الأول/أكتوبر 2014 على الأقل.

في ذلك تقديم [مساعدة](#) لشبكة [منفصلة](#) لخرق العقوبات تتهمةا الولايات المتحدة بشراء وقود الطائرات.

سموم ومتفجرات

توجد أدلة أخرى توثق علاقة خوري بأفراد متهمين بالتورط في صفقات أسلحة. يبدو أن خوري كان على صلة ما بليونيد رينك، الكيميائي الشهير في الاتحاد السوفيتي الذي ساعد في إنشاء غاز الأعصاب نوفيشوك، و تم استخدامه لاحقاً في تسميم سيرجي ويوليا سكريبال في إنجلترا في آذار/مارس 2018. تم إدراج ثلاثة أرقام هواتف لشركات خوري في دليل هاتف رينك مع وصف "بنك كونفيرس" - اسم البنك الأرمني الذي كانت تملكه شبكة خوري في ذلك الوقت. وقد حصلت الشرطة على نسخة رقمية من دليل أرقام هاتف رينك عندما [اتهم](#) الكيميائي ببيع غاز الأعصاب إلى مجموعة جريمة منظمة في عام 2002. تم تسريب دليل الهاتف إلى [موقع الصحافة الاستقصائية TsUR](#)، وهو أول من أبلغ عنه، ومن ثم حصلت عليه غلوبال ويتنس وتأكدت منه بصورة مستقلة.

رفض رينك الإجابة على أسئلة غلوبال ويتنس حول طبيعة علاقته مع خوري. ومع ذلك، عندما [اتصل صحفي](#) من موقع الصحافة الاستقصائية ليسال رينك عن علاقته بمدلل، قيل إنه صرح بالتالي: "كان خوري صديقاً لزملائي، ضباط وكالة الاستخبارات الأجنبية، SVR، وكان يريد تمويل مشاريع صيدلانية".

وقد خضع خوري نفسه لعقوبات بسبب مساعدة موظفة في مصرف سورية المركزي تدعى بتول رضا على محاولة شراء نترات الأمونيوم، وهي مادة كيميائية يمكن استخدامها لصنع المتفجرات أو الأسمدة.



عيسى الزيدي ومدلل خوري في حفلة عيد ميلاد الزيدي الثمانين.

المصدر: إينستاجرام.

واعترف الزيدي، الذي يقول إنه نظر في كل شيء كان يوقع عليه، لمنظمة غلوبال ويتنس بأن شركته ساعدت في تمويل البنك المركزي السوري، لكنه أنكر قيامه بعمليات شراء لحساب مركز البحوث العملية. وقال إن شركته عملت كوسيط لغرض طباعة الأوراق النقدية السورية في موسكو. وعندما اتصلنا مرة أخرى بعد ذلك ب عيسى الزيدي للتعليق على النتائج التفصيلية التي توصلنا إليها، لم يجب على ذلك، على الرغم من الأدلة التي تثبت أنه قرأ طلب التعليق.

وتظهر الوثائق التي كشفت عنها في عام 2012 منظمة [بيرو بابليكا](#)، وهي منظمة صحفية استقصائية غير ربحية، أن أطناً من الأوراق النقدية السورية نقلت جواً إلى سورية من موسكو في ذلك العام. ويبدو أن هذه الأوراق النقدية هي نفسها التي ساعدت شبكة خوري في شرائها.

"المال فقط. رسمياً مع غوزناك (مركز صك العملة الروسي) ومصرف روسيا (المركزي). كل شيء كان رسمياً"، قال الزيدي لمجلة غلوبال ويتنس واصفاً الغرض من شركاته القبرصية. "هذا ليس [بزنس] بين أفراد عاديين، هذا بين الدول فقط."

وفي تأكيد جزء من [مذكرة العقوبات الأمريكية](#)، أوضح الزيدي دور شبكة خوري كوسطاء بين الدولتين الروسية والسورية ودعمهما للمجهود الحربي السوري.

وكان هذا مجرد جزء واحد من نمط أوسع. وتتهم الولايات المتحدة مدلل خوري بالارتباط بمعاملات مالية كانت للحكومة السورية مصلحة فيها في وقت مبكر يصل لعام 1994. خلال الحرب، اتهمت الولايات المتحدة [أعضاء](#) وشركات أخرى في شبكة خوري بمساعدة النظام على شراء النفط الذي هو بأمر الحاجة إليه، بما

الجزء الرابع : كيف يمكن أن تكون شبكة خوري ساعدت كوريا الشمالية

بعد أن أثبت مدلل خوري وشبكته فعاليتهم كداعمين وناقلين للمال في سورية، يبدو أنهم غامروا في التعامل مع كوريا الشمالية. ومرة أخرى، استخدموا القطاع المالي في موسكو كقاعدة ومعبر للقيام بذلك.

شراء بنك

من أجل دعم خدمة المحفظة الرقمية التي تسمى "Sentry"، وهي أقرب إلى PayPal (على الرغم من عدم وجود أي صلة بين PayPal وأي من الأفراد أو الكيانات التي تمت مناقشتها في هذا التقرير)، كانت شبكة خوري بحاجة إلى بنك أولاً. سيطرت شبكة خوري على الجمعية المالية الروسية RFS، وهي مؤسسة مالية مقرها موسكو، على ثلاث مراحل.

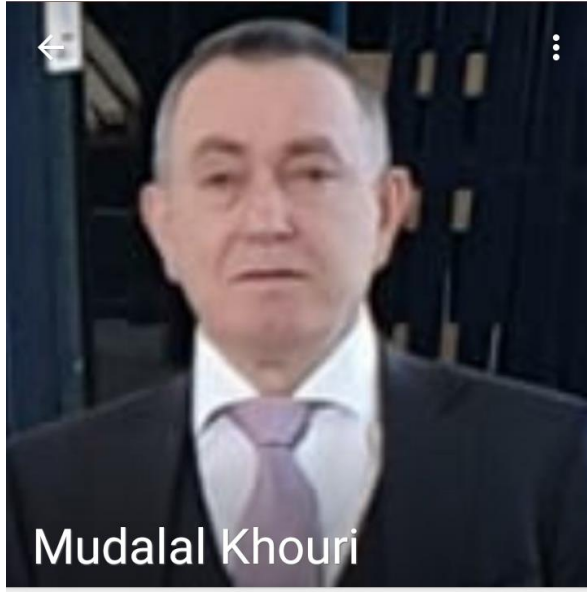
أولاً، في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، اشترى خمسة من موظفي خوري في مركز بروغريس بلازا للأعمال واثنان من شركائه التجاريين ما يقرب من 70 في المئة من الجمعية المالية الروسية عندما اشترى شركتها الأم، التي تسمى شليوز-أفتو، المسجلة في روسيا.

شراء الجمعية المالية الروسية

في نوفمبر 2016، اشترى كل واحد من الأفراد التالي أسماؤهم 10 في المائة من أسهم شليوز-أفتو، الشركة الأم للجمعية المالية الروسية:

- بافل أبراموف هو مدير الجمعية المالية الروسية. وكان بافل أبراموف مديراً سابقاً لأحدى الشركات التي تملك أسهماً في بنك تريب فاينانس (BTF) وهو بنك يملك مدلل خوري جزءاً منه. كما كان مديراً في شركة استثمارية إلى جانب عماد خوري، ولاحقاً أصبح طوني خوري رئيساً تنفيذياً لتلك الشركة.
- إيغور فيكتوروفيتش كليوتشنيكوف هو مدير كبير سابق في تيمبانك عندما كان "الخوريون" يمتلكون حصة قليلة. وإلى جانب بافل أبراموف، أصبح الآن أحد مالكي "الدفع الرقمي"، وهي شركة روسية مرتبطة بـRFS، التي تستضيف شركة سيندي للمحفظة الرقمية، والتي روج لها مدلل خوري على ملفه التجاري على الواتساب، وحيث تعمل حالياً ساندر خوري، ابنة مدلل.
- غالبا فایسوفنا یونسوفا هي موظفة سابقة في شركة Hudsotrade، وهي الشركة القابضة لبنك كونفيرس التي يملكها مدلل وعماد خوري. وهي أيضاً مديرة سابقة لشركة أخرى كانت لديها أسهم في BTF.
- أولغا ألكسندروفنا سوفوروفا هي مديرة سابقة لشركة أخرى كانت لديها أسهم في BTF في إحدى المراحل. وهي تعمل في مركز الأعمال بروغريس بلازا، وفقاً لما تنشره على حسابها على وسائل التواصل الاجتماعي.
- تعمل إلیزافیتا أندریفا سوسیدوفا أيضاً في مركز أعمال بروغريس بلازا. تم تسمية السيدة سوسيدوفا كـ "شخص موثوق به" لشركات العقارات الروسية لعائلة مخلوف كما نوقش في الجزء الأول من هذا التقرير. وهي تعمل في مركز الأعمال بروغريس بلازا، وفقاً لما تنشره على حسابها على وسائل التواصل الاجتماعي.
- سيرغي فيكتوروفيتش كوتشيرجين هو مدير الجمعية المالية الروسية، وفقاً لملفه الشخصي على فيسبوك. وهو أيضاً مساهم في شركة أخرى مسجلة في مركز أعمال بروغريس بلازا.
- ديمتري فلاديميروفيتش جوكوف، موظف سابق في Hudsotrade ومدير Array Invest، وهي شركة قابضة يملكها عماد خوري، وهي التي تمتلك مركز بروغريس بلازا للأعمال.

ثانياً، اعتباراً من يونيو 2017، تم تعزيز ملكية شليوز-أفتو وبالتالي RFS، في أيدي شريكي الأعمال: بافل أبراموف وإيغور



Business account

Finance & Banking

...

...

<https://sendy.land>



الصورة الأولى: مدلل خوري يدرج سينداي كأحد المواقع الإلكترونية على سيرته الذاتية على الواتساب. **الصورة الثانية:** ساندرا خوري تروج لـ Sendy على إنستغرام. **المصدر:** WhatsApp و Instagram.

وقد أبرمت خدمة الدفع Sendy العديد من الصفقات الهامة في السنوات القليلة الماضية. أصبحت Sendy المضيف الروسي لعمالة الدفع الصينيين Ali Pay و WeChat Pay. كما أصبحت خدماتها متاحة في العديد من المحلات الروسية للبيع بالتجزئة وعلى **طريق** السكك الحديدية الروسية بين سانت بطرسبرغ وموسكو. وفي نيسان/أبريل 2018، تم وضعها في **سجل** البنك المركزي الروسي لأنظمة الدفع المهمة.

كليوتشنيكوف. وكان كلاهما قد عمل سابقاً في بنوك وشركات استثمارية مرتبطة بمدلل خوري.

وأخيراً، في آذار/مارس 2020، إلى جانب بافل أبراموف وايجور كليوتشنيكوف، اشترى كيرسان ايليومجينوف، وهو شريك تجاري آخر منذ فترة طويلة، 10 في المائة من شليوز-أفتو. كيرسان ايليومجينوف هو الرئيس السابق لـ FIDE، الهيئة الحاكمة في العالم للشطرنج. وهو مقيم في مركز بروغريس بلازا للأعمال في موسكو إلى جانب أعضاء شبكة خوري، وقد **فرضت** عليه الولايات المتحدة عقوبات في نفس الوقت الذي فرضت فيه على مدلل خوري - أيضاً بسبب مساعدته النظام السوري. تشارك كيرسان ايليومجينوف ومدلل خوري في ملكية بنك روسي لعدة سنوات، ووفقاً لإشعار العقوبات الأمريكية، فإن اليومجينوف "مرتبط بمعاملات مالية تشمل شركات مرتبطة بخوري منذ وقت مبكر يصل لعام 1997".

وكتبت غلوبال ويتنس إلى جميع هؤلاء الأفراد طالبةً تعليقاتهم، ومع ذلك لم نتلق أي ردود، على الرغم من الأدلة التي تفيد بأنهم فتحوا طلبات التعليق.

ربما اشترت شبكة خوري الجمعية المالية الروسية RFS لدعم سيندي في عام 2016، بسبب مشاكل في المؤسسة المالية السابقة التي استضافت سندي، أي تيمبانك، الذي تم **إغلاقه** في نهاية المطاف من قبل البنك المركزي الروسي في عام 2017.

بعد السيطرة على الجمعية المالية الروسية RFS، أضاف مالكوها موظفين يتمتعون بخبرة واسعة في إنشاء أنظمة الدفع الرقمية إلى مجلس إدارتها. وقد **ظهر مالكو** RFS وفريق إدارتها في وسائل الإعلام وفي عدة مناسبات للترويج لسيندي كمشروع ذو أولوية للبنك.

يكاد يتطابق المساهمون في RFS و Sendy: حالياً بافل أبراموف وايجور كليوتشنيكوف، المالكين جزئياً للشركة الأم لـ RFS، كل منهم يملك أيضاً خمسين في المائة من الشركة الروسية الأم لـ Sendy، وهي شركة الدفع الرقمي LLC.

وعلى الرغم من أن خوري ليس على **موقع الشركة** و اسمه ليس مباشرة في سجلات الشركة، إلا أنه لا يخفي صلته بـ Sendy. في عام 2019، نشر **مقطعي فيديو** عن Sendy على حسابه على يوتيوب، وهو يعلن حالياً عن نظام الدفع على حسابه التجاري على WhatsApp. ابنة خوري ساندرا هي مديرة كبيرة في Sendy. وقد قدمت عروضاً عن Sendy في مؤتمرات في براغ وموسكو. وفي منشورات على حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي تظهر في اجتماعات في الصين نيابة عن الشركة.

نظام الدفع المرتبط بخوري يخطط لدخول أوروبا على ما يبدو

يبدو أن خدمة الدفع Sendy تحاول التوسع في أوروبا. قامت ساندرا خوري بتقديم Sendy إلى غرفة التجارة النمساوية في كانون الأول/ديسمبر 2019.

يوضح هذا العرض التقديمي أن Sendy "ممثلة في الاتحاد الأوروبي: خدمة دفع رقمي s.r.o." وأن "الاتجاه 5" من استراتيجية Sendy هو "التوسع في أوروبا - إطلاق نظام الدفع TESLA Pay وخدمة السياح الصينيين في جمهورية التشيك" وهي تخطط "للانضمام إلى EMPSA (الرابطة الأوروبية لأنظمة دفع الهاتف النقال)".

وبافل أبراموف وإيغور كليوتشنيكوف، صاحبا كل من شركة RFS والشركة الأم لـ Sendy، يمكن تلك الشركة التشيكية الشقيقة: الدفع الرقمي s.r.o.، وبصرف النظر عن الحصول على ترخيص من البنك المركزي التشيكي، يبدو أن شركة الدفع الرقمي s.r.o. لم تؤسس نفسها بعد بشكل صحيح في الجمهورية التشيكية.

يدير الدفع الرقمي s.r.o. رجل الأعمال التشيكي بيتر ماتيجتشيك، وهو شريك لكيرسان إليومجينوف - الرئيس السابق لاتحاد الشطرنج FIDE والمفروض عليه عقوبات وهو الآن يعمل في مركز بروغريس بلازا التابع لشبكة خوري.

عندما اتصلت به غلوبال ويتنس، قال بيتر ماتيجتشيك إنه في حين أنه يعرف مدلل خوري وكيرسان إليومجينوف، لا الدفع الرقمي ولا الشركة الأم TESLA Pay مسيطر عليها بأي شكل سواء من قبل خوري أو أي من كياناته الملحقة. ونفى أن يكون جزءاً من شبكة خوري. كما قال إنه لا يعرف من يملك الدفع الرقمي في روسيا، ولم يكن على علم بأن مدلل خوري كان على أي قائمة عقوبات، كما أنه لم يكن على علم بأي من أنشطة مدلل خوري. وقال إنه أنشأ شركة TESLA Pay في عام 2018 دون أن يعرف عن وجود مدلل خوري وأن إيغور كليوتشنيكوف وبافل أبراموف اشتريا الأسهم في TESLA Pay في عام 2019، وأن TESLA Pay حصلت على الدفع الرقمي من أجل استخدام اسم TESLA Pay في أنشطتنا، وأود أن يؤكد بشكل كامل، أن الأنشطة التشيكية لا علاقة لها بأي كيان أجنبي".

وكتبت غلوبال ويتنس طلباً للتعليق حول سيندي إلى مالك سيندي، الدفع الرقمي LLC، في روسيا، وكذلك إلى الجمعية المالية الروسية وشركتها الأم شليوز-أفتو، وبافل أبراموف، وإيغور كليوتشنيكوف، وكيرسان إليومجينوف، وساندرا خوري، ومدلل خوري، ولكن لم يرد أي منهم، على الرغم من الأدلة بأنهم قرأوا طلبات التعليق.

لا تدعي غلوبال ويتنس وجود مخالفات محددة تمت نيابة عن Sendy أو الشركات المرتبطة بها: الدفع الرقمي LLC في

روسيا أو الدفع الرقمي s.r.o. و TESLA Pay s.r.o. في الجمهورية التشيكية.

العقوبات على كوريا الشمالية

فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الجمعية المالية الروسية RFS في عام 2019 لمساعدتها "كوريا الشمالية على التهريب من العقوبات والوصول إلى النظام المالي الدولي". ووفقاً للسلطات الأمريكية، قدمت الجمعية المالية الروسية خدمات مالية إلى بنك الصرف الأجنبي في كوريا الشمالية وممثله الرئيسي، هان جانغ سو، وهو ذاته تحت العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة في آب/أغسطس 2017. بعد حصولها على ترخيص منظمة ائتمان غير مصرفية في تموز/يوليو 2017، مما سمح لها بالتعامل بعملات أجنبية متعددة، فتحت الجمعية المالية الروسية العديد من الحسابات للنظام الكوري الشمالي، كما تنص مذكرة العقوبات الأمريكية.

ويبدو أن استعداد خوري وشبكتها لتسهيل الشؤون المالية لكوريا الشمالية لا يقتصر على الجمعية المالية الروسية. عندما أغلق البنك المركزي الروسي مصرف تيمبانك Tempbank في تشرين الأول/نوفمبر 2017، أفاد موقع أخبار روسي، غازيتا Gazeta.ru، أنه حصل على وثائق داخلية تبين أنه خلال الفترة التي كانت فيها شبكة خوري تملك أسهماً في تيمبانك، كان البنك يستضيف حسابات لبنك كوريا المتحد للتنمية التابع لجمهورية كوريا الديمقراطية، وهو ذاته خاضع لعقوبات الأمم المتحدة.

يقول ميخائيل غاغولوف إن تيمبانك لم ينتهك أبداً قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن كوريا الشمالية، وأن جميع العمليات توقفت بعد أول قرار صدر عن مجلس الأمن.

إضافةً لذلك، يبدو أن إيغور كليوتشنيكوف - الذي أصبح الآن مساهماً رئيسياً في كل من الجمعية المالية الروسية RFS والشركة الأم لخدمة Sendy - كان له سجل حافل في الإشراف على المعاملات المالية مع كيانات كورية شمالية مفروض عليها عقوبات. وكان مستشاراً لرئيس مجلس الإدارة في تيمبانك في الفترة من 2016 إلى 2017، وهي الفترة التي كان فيها ذلك البنك يستضيف حسابات البنك الكوري المتحد للتنمية. وفي وقت سابق، كان كليوتشنيكوف رئيساً لمجلس إدارة أغروسويوز Agrosyoz، وهو بنك آخر في موسكو، في الفترة من 2012 وحتى 2015. في آب/أغسطس 2018، أصبح أغروسويوز أول بنك في موسكو يخضع لعقوبات من قبل الولايات المتحدة لمساعدته كوريا الشمالية من عام 2009 إلى عام 2018 - بما في ذلك أفراد وكيانات كانت الأمم المتحدة قد فرضت عليهم عقوبات.

اتصلت غلوبال ويتنس بإيغور كليوتشنيكوف وبافل أبراموف والجمعية المالية الروسية وشركتها الأم شليوز-أفتو للتعليق على دور الجمعية المالية الروسية في تقديم خدمات مالية لكيانات كورية شمالية، لكنهم لم يستجيبوا، على الرغم من الأدلة التي تفيد بأنهم قرأوا طلبنا للتعليق.

خاتمة

الولايات القضائية إلى الكشف علناً عن أصحاب الشركات المستفيدين، فضلاً عن ضمان التحقق من المعلومات الواردة في السجلات وتأمين حراستها، وفرض الجزاءات على الانتهاكات كما يلزم. وعلى وجه الخصوص، من الأهمية بمكان أن تتابع أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار إنشاء سجلاتها وضمان فعاليتها. وفي الوقت نفسه، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يتخذ إجراءات بحق الدول الأعضاء التي لا تزال تسير بخطوات متثاقلة - حيث خلص تحليل حديث لغلوبال ويتنس إلى أن خمس دول فقط من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد استكملت سجلاتها تماماً. يجب على المملكة المتحدة ضبط سجلها من خلال إجراء عمليات تحقق وتدقيق حول صحة المعلومات التي يتضمنها.

يربط هذا التقرير خيوط قصة شبكة خوري للمرة الأولى. فهو يُظهر دور الشبكة التي تتخذ من موسكو مقراً لها في نقل الأموال إلى نظام بشار الأسد الوحشي. ويبدو أن شركات وهمية قد استخدمت لشراء سلع لبرنامج الأسد للأسلحة الكيميائية والبالستية. إن شبكات معقدة مكونة من شركات مجهولة تقوم بحجب المشتري النهائي بشكل دقيق وتتيح لشبكات الأسد، التي يشكل "الخوريون" فقط واحدة منها، الاستمرار بالعمل.

يثير التقرير تساؤلات حول هوية من كان يتم إرسال أمواله من موسكو إلى دمشق بواسطة مصرف تيمبانك. كما يُظهر التقرير أن مبالغ كبيرة من أموال مخلوف أو نظام أو عائلة الأسد جاءت إلى موسكو وهي إما لا تزال هناك، أو تم تحويلها إلى مكان آخر عبر النظام المالي في موسكو.

كما نثير تساؤلات حول دور المؤسسات المالية التي تتخذ من موسكو مقراً لها في مساعدة كوريا الشمالية على التهرب من العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة فرضت عقوبات على عدد من أعضاء شبكة خوري، إلا أن نظام العقوبات الأوروبي لم يتم تعزيزه بما يكفي لفرض عقوبات على شبكة خوري. ويتعين على الاتحاد الأوروبي أن يصلح إطار العقوبات للسماح بتجميد الأصول واتخاذ تدابير أخرى ضد المشتبه في ارتكابهم عمليات غسل الأموال والفساد، وليس فقط التصرفات المرتبطة مباشرة بانتهاكات حقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، يظهر هذا التقرير الدور المحوري الذي تلعبه شركات مجهولة في تسهيل عمل شبكة خوري. وقد تم تسجيل العديد من الشركات المجهولة، التي حددتها غلوبال ويتنس على أنها جزء من شبكة خوري، في الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار أو في ولايات قضائية تابعة للاتحاد الأوروبي. وقد دعت غلوبال ويتنس منذ فترة طويلة إلى إتاحة المجال للكشف عن المالكين الفعليين للشركات، ورفع ستار الغموض الذي يجتذب المجرمين والفاستدين في المقام الأول. في السنوات الأخيرة، سنت كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي تشريعات لتطلب من الشركات الكشف علناً عن مالكيها المستفيدين. وبحلول نهاية عام 2020، يتعين على أقاليم ما وراء البحار في المملكة المتحدة - التي تضم بعضاً من الملاذات الضريبية سيئة السمعة مثل جزر فيرجن البريطانية وجزر كايمان - أن تحرز تقدماً في إنشاء سجلات مماثلة، وإلا **يتعين** على حكومة المملكة المتحدة إصدار أمر يجبرها على القيام بذلك.

إن المد العالمي يتغير لصالح الشفافية في الملكية، ولكن ما يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. تدعو غلوبال ويتنس جميع

